

مشاريع استثمارية

مشاريع استثمارية - 00000000

شهد العراق على مدى السنوات الماضية تغييرات جذرية في مختلف مناحي الحياة ، فعلى الصعيد الاقتصادي تزايدت معدلات النمو الاقتصادي باضطراد كما ازداد الطلب الكلي على مختلف السلع والخدمات وركزت الحكومة العراقية جهودها على إعادة البنية التحتية وشجعت في ذات الوقت مساهمة الاستثمار الخاص في المساهمة في إعادة بناء الاقتصاد.

خلال السنوات الست الماضية كان الهاجس الأمني مسيطرا إلى حد كبير على التوجهات الخاصة بالواقع العراقي فبعد دخول العراق اليوم مرحلة جديدة تجسدت برفع القوات العراقية وجاهزيتها إلى حد كبير في فرض سلطة القانون على مختلف أرجاء البلاد ، وأصبحت هذه القوات تتمسك بزمم الأمور في معظم أرجاء العراق وهو الأمر الذي انعكس في التحسين الكبير للبيئة الاستثمارية مما هبها الأجواء لخلق فرص للتجارة والاستثمار في العراق على نحو غير مسبوق فقد تعززت سياسة إدارة الاقتصاد بعد أن كان الاقتصاد العراقي في مدار بطرقة مركزية لاكثر من ثلاثين عاما أما اليوم فإن الاقتصاد يمر بمرحلة انتقالية نحو اقتصاد السوق تزامن ذلك مع سياسة نقدية ناجحة للحد من التضخم كما ساهم الاستقرار السياسي والممارسات الديموقراطية المستمرة في إرساء قواعد حرقية للازدهار الاقتصادي حيث أعلنت الحكومة العراقية عن حاجتها لدخول الاستثمارات الأجنبية واتبعت في سبيل ذلك جملة من الإصلاحات على الصعيد الاقتصادي والتشريعي.

تم تشريع قوانين للاستثمار لغرض جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية داخل العراق، وبما يتواءم مع الأهداف المطلوبة وأصبح بالإمكان الحصول على منح سخية وضمانات مختلفة بالإضافة إلى إعفاء ضريبي .

وسيتفتح أي مشروع استثماري مؤهل بالمزايا التالية :

10 سنوات إعفاء ضريبي.

إعادة جذب الاستثمارات والأرباح المتأقية منها.

توظيف عمال أجانب عند الحاجة.

الحصول على إعفاء ضريبي لمدة 3 سنوات بالنسبة للمعدات المستوردة والمطوية في العمل.

ضمان عدم تأميم أو مصادرة الموقع الاستثماري من قبل الحكومة.

اليوم كل العراقيين يستطيعون الاستفادة من موارد وثروات البلاد ولكن هنالك تحديات مهمة يواجهها البلد وكيفية تقديم فرص للمستثمرين لتأسيس شراكة استثمارية اقتصادية

التحديات هي :

إعادة بناء الاقتصاد لضمان حياة كريمة لكل الشعب .

إعادة بناء الطرق والجسور والمساكن وكل البنية التحتية .

إعادة تأسيس مصادر المياه والطاقة .

تطوير حقول النفط والغاز، والبنية التحتية لأنابيب نقل النفط ومعامل التكسير وصناعة المشتة ذات الطبيعة.

إن الاستراتيجية الحالية في العراق سيجعل كل هذه الأهداف والمشاريع طويلة الأمد قابلة للتدقيق، وإن العوامل الرئيسية التي تدعم هذه الاستراتيجية قرار هي

تحسين الوضع الأمني يساعد على خلق جو وبيئة مناسبة للاستثمار الاجنبي.

إن وجود حكومة قوية وقوات عراقية أمنية قوية تضمن أعمال مزدهرة طويلة الأمد.

قد أثبتت الانتخابات الناجحة لمجالس المحافظات التي جرت في كانون الثاني من عام 2009 الترخيص التدريجي للعملية الديمقراطية في العراق.

يؤدي استراتيجية قرار الأقتصاد مع السياسة الناجحة لتقليل التضخم إلى ارتفاع معدلات النمو السنوي.

إن تحولاً أساسياً يجري حالياً في العراق، حيث كان الأقتصاد في العراق وأكثر من ثلاثين عاماً اقتصاداً بدرجة عالية من المركزية مع فرص قليلة للاستثمار من جانب القطاع الخاص.

أما اليوم فإن هذا البلد واقتصاده يتحولون إلى سوق مفتوح على الأعمال والاستثمارات مع قابليات كبيرة للنمو. كما إن الحكومة العراقية قد صرحت علناً عن حاجتها للاستثمارات الأجنبية تدقيقاً لأهدافها. التنظيم والأمن والموافق متوفرة الآن في العراق والعراق الآن مفتوح على الأعمال والاستثمارات.